

## بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم الاثنين 11 شتنبر 2017 بالمقر المركزي بمدينة العرفان بالرباط اجتماعاً عادياً خصصه لتتبع الدخول الجامعي ومستجداته وللتداول ومناقشة سير اجتماعات اللجن المشتركة بين الوزارة والنقابة التي اعتمدت في اجتماع 11 غشت المنصرم بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والسيد وزير التربية الوطنية وتكوين الأطر والتعليم العالي والبحث العلمي.

وقد عقدت اللجنة الخاصة بقضايا التعليم العالي اجتماعين يومي 29 غشت و 05 شتنبر 2017. قدمت الوزارة في الاجتماع الأول الخطوط العريضة لما تسميه مراجعة الهندسة البيداغوجية. كما حرص أعضاء المكتب الوطني في الاجتماع الثاني على التأكيد على الانخراط الصادق لكل الأساتذة في أي عملية جديدة للتقييم والمراجعة للشق البيداغوجي في منظومة التعليم العالي باعتبارها مطلباً للنقابة، يتعين توفير جميع الظروف القمينة بإنجاح هذا الورش ومنها تفعيل ما تم الاتفاق بشأنه حول النقاط العالقة بالملف المطلي.

وخلاصة للنقاش الذي عرفه الاجتماع، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي:

- يسجل أن لا شيء تغير في الدخول الجامعي الحالي بخصوص ما لم يكف عن التنديد به من جهة ضعف نسبة التأطير البيداغوجي والإداري والبنيات التحتية لمنظومة التعليم العالي العمومي؛
- يطالب بتوفير الشروط المادية والبشرية والحكامة الجيدة والمنتجة مع ربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل إرساء الديمقراطية والرفع من مستوى التعليم العالي العمومي والجامعة العمومية وتبوء البحث العلمي مكانة مركزية في النشاط الجامعي؛
- يعبر عن استعداده للمساهمة في إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في بعدها الشمولي؛
- يؤكد على أن نجاح ورش إصلاح التعليم العالي رهين بالمشاركة العريضة للأجهزة التمثيلية للأساتذة الباحثين من شعب ومجالس المؤسسات ومجالس الجامعات؛
- يؤكد على ضرورة الإسراع بتطبيق الاتفاقات السابقة بخصوص القضايا التقنية الواردة في الملف المطلي لرفع حالات الحيف الذي طال فئات معينة من الأساتذة الباحثين (حملة الدكتوراه الفرنسية والأساتذة المحاضرين والأساتذة الذين قضوا الخدمة المدنية). وأن الزمن المغربي والرهانات الماثلة أمام المجموعة الوطنية لم تعد تحتتمل التسويف والمماطلة؛
- يطالب الوزارة الوصية بالتوافق الفوري مع النقابة الوطنية للتعليم العالي حول المرسوم الخاص بالدرجة الاستثنائية من أجل فك الانحباس الذي يعرفه المسار المهني لأساتذة التعليم العالي؛

- يطالب الوزارة بالاتفاق مع النقابة الوطنية للتعليم العالي حول التدابير المصاحبة التي يتعين اعتمادها في إطار عملية استمرار الأساتذة الباحثين الراغبين في العمل بعد بلوغهم سن التقاعد؛
- يطالب باستئناف عمل اللجنة المشتركة الخاصة بالنظام الأساسي للأساتذة الباحثين وترصيد ما راكمته في الاجتماعات السابقة؛
- يعبر عن ارتياحه لالتزام الوزارة بالمسطرة القانونية للتوظيف في هيئة الأساتذة الباحثين بعيداً عن الحلول الترقيعية المرتجلة لمواجهة سد الخصاص الصارخ في عدد الأساتذة الباحثين. ويجدد مطالبته بتوفير المناصب المالية الكافية لتغطية الخصاص، ومواجهة ظاهرة الاكتظاظ التي أضحت أزمة بنيوية لها انعكاس سلبي على جودة التكوين؛
- يعبر عن استماتته في الدفاع عن التاريخ المجيد للنقابة الوطنية للتعليم العالي واستقلاليتها ومواجهته الصارمة لكل المحاولات اليائسة التي تحاك ضد مناضلات ومناضلي النقابة الوطنية للتعليم العالي ولحملات التشويش التي يقترفها بعض منعدمي الضمير مقابل امتيازات ذاتية بعيدة كل البعد عن هموم التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك خدمة لأجندات مكشوفة تروم توظيف النقابة الوطنية للتعليم العالي عبر تدجينها؛
- يعلن عن اجتماع اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم الأحد 8 أكتوبر 2017؛
- يعبر عن استعداده لاتخاذ جميع الأشكال النضالية دفاعاً عن الجامعة العمومية وعن الملف المطلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي وعن كرامة السيدات والسادة الأساتذة ومكانتهم الاعتبارية ومطالبهم العادلة.

وفي الأخير يهيب المكتب الوطني بجميع الأساتذة الباحثين التعبئة من أجل الدفاع عن مهنة الأستاذ الباحث وعن سمو التعليم العالي العمومي ويدعو جميع مناضلي ومناضلات النقابة الوطنية للتعليم العالي إلى الالتفاف حول نقابتهم والتصدي إلى كل المؤامرات الظاهرة والمستبطنة التي تحاك ضد نقابتهم العتيدة العاملة والمواطنة.

المكتب الوطني

